

Distr.: General
3 January 2015
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة التاسعة والخمسون

٩-٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠:
المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي
والعشرين"

بيان مقدّم من منظمة العمل من أجل البيئة في تشاد، وهي منظمة غير حكومية
ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي*

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* هذا البيان صادر دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة استعمال الورق

050215 020215 14-66574X (A)



بيان

بيان منظمة العمل من أجل البيئة في تشاد الذي أدلى به أمام لجنة وضع المرأة في دورتها التاسعة والخمسين في نيويورك: أوضاع المرأة في تشاد

حضرة السيدة الرئيسة،

وفقاً للالتزامات التي قطعتها تشاد على نفسها إبان المؤتمر الرابع المعني بالمرأة الذي عقد في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ في الصين، تم تحقيق إنجازات كثيرة لصالح المرأة التشادية. ومن ذلك على الخصوص ما تحقق على صعيد مكافحة الفقر، وإحقاق الفتيات بالمدارس، والتكفل بتوفير خدمات العناية بصحة الأم والطفل، وتمكين المرأة، وإتاحة نواها الموارد، والاعتراف بالدور الأساسي الذي تضطلع به في المجتمع.

ولا مُشاحة في أن أوضاع المرأة التشادية قد تحسنت نسبياً على مدى العقود الأخيرة، ولا سيما في مجال التعليم والنشاط المهني. فاليوم غدا للمرأة التشادية مركز لم يكن لها منذ بضع سنوات، على الرغم من بعض أشكال التمييز التي لمّا تزل باقية، بسبب ثقل التقاليد الاجتماعية - الثقافية، والتفسير الخاطئ لتعاليم الدين، والمقاومة التي يبديها الرجال. وكلما كانت المرأة أكثر تعليماً وكفاءة زادت فرص شغلها مناصب قيادية وتأثيرها على منحى الأمور.

بيد أن التفاوت بين النساء والرجال يستمر بشتى أشكاله التي تظل تمثل عوائق كبرى أمام التنمية الوطنية. فلمّا تزل الهوة بين الرجال والنساء في تشاد كبيرة، على الرغم من الانفتاح الديمقراطي والخطاب والسياسات الرامية إلى الترويج للنهوض بأوضاع المرأة التشادية في مجال محو الأمية، والالتحاق بالمدارس، والصحة، والتوظيف، والإدارة، والسياسة، والتنمية، إلخ.

والحقيقة أن الحروب الأهلية المتكررة التي شهدتها تشاد منذ نيلها استقلالها في الحادي عشر من آب/أغسطس ١٩٦٠ فككت نسيج البلد الاجتماعي - الاقتصادي والسياسي والثقافي وساهمت في جعل المرأة التشادية تظل ضمن حدود دور الأم والزوجة الذي درجت على أدائه بدلاً من أن تكون أيضاً عامل تنمية مسؤولاً عن أسرته ومصير بلده. والحال أن النساء في تشاد يشكلن أكثر من ٥٠% من أهاليها.

إننا نخيي هنا الجهود العديدة التي تبذلها حكومة تشاد واستنفارها لصالح رفاه المرأة، ونشجعها على المثابرة على بذل هذه الجهود. وذلك يتطلب أيضاً تعاوناً ومساعدة دولية مستمرة. أما المشيئة السياسية فهي موجودة. ويشهد على ذلك أن أحد التصريحات القوية لرئيس الدولة التشادية بمناسبة توليه مهام منصبه يتعلق بالنساء اللواتي يشكلن في نظره رافعة التنمية الاجتماعية - الاقتصادية لمجتمعنا. وتلكم تصريحات يُحتمل أن تبدو وكأنها شعارات جوفاء إذا لم تعقبها أعمال ملموسة.

ولذلك فإننا ندعو السلطات العامة إلى مواصلة بذل جهودها بغية إشراك المرأة عن كثب في عملية اتخاذ القرار والعمل من أجل التقييد بالمتطلبات فيما يخص تمثيل المرأة التشادية في الهيئات السياسية والإدارية. كما أن من المهم اعتماد مشروع قانون الفرد والأسرة الجاري النظر فيه بغية إحلال المرأة التشادية في المكانة التي تليق بها في التنمية الوطنية.

وإذ تعي النساء التشاديات أوضاعهن أكثر فأكثر فإنهن يحاولن الخروج من الإطار التقليدي المرسوم لهن والاستفادة من الدور الهام الذي يؤديه في الإنتاج الاقتصادي وإعادة الإنتاج الاجتماعي تحسناً لأوضاعهن الحالية، كل بحسب قدراتها، ومؤهلاتها، والحال التي تنطلق منها.

إننا من جهة أخرى ندين الأفعال غير المقبولة التي تقدم عليها بعض القابلات اللواتي يقمن للأسف بإساءة معاملة الحوامل اللواتي يستعينن بخدماتهن، بدلاً من التقييد بالقواعد المهنية في مجال العناية بهن ورعايتهن واستقبالهن، بل والتعاطف معهن. وتتبدى هذه الممارسات على شكل عنف جسدي ونفسي (المضايقة المعنوية، الإهانة، الحرمان من الحقوق، إلخ).

إننا ندين بشدة الإدانة هذه الممارسات التي تضر بسمعة القابلات الشريفات اللواتي يمارسن هذه المهنة متقيّيات بالمعايير والقواعد التي تقضي بها آدابها. ومن المهم مقاضاة من يقمن بهذه الممارسات أمام المحاكم المختصة بغية إنصاف المحني عليهن.

فهذه الممارسات تجعل نساء كثيرات يفضلن الوضع في منازلهن ومواجهة كل الأخطار التي ينطوي عليها ذلك بدلاً من الذهاب إلى المستشفيات، المتصور أنها أماكن لإساءة المعاملة وللوضع المقرن بالألم. ولذلك لا تقدّم إعلانات عن الولادات إلى أمين السجل المدني. ويولد كثير من الأطفال في هذه الظروف فلا تدرج أسماؤهم في سجل الولادات. ويؤثر ذلك سلباً على بيانات الإحصاءات الوطنية وبالتالي على نمو البلد.

لكن يجب الإقرار بأن الدولة التشادية، التي جعلت من صحة الأم والطفل واحدة من الأولويات ضمن إطار التنمية، تواصل حملتها التوعوية بغية زوال هذه الممارسات.

إننا نشجّع الحكومة على مواصلة هذه الجهود من أجل شحذ الوعي الجماعي بحيث لا يعود من الممكن بأي شكل من الأشكال إقلاق أي امرأة تشادية تأتي إلى المستشفى أو إلى دار الولادة، فتحظى فيهما باهتمام كريم لائق حتى تضع طفلها. فالصحة النفاسية والإنجابية معترف بها باعتبارها واحداً من أهم عوامل تنمية البلد، فيجب من هذا الباب جعلها في صميم اهتماماتنا وأفكارنا وأعمالنا.